

المحاضرة الثانية
مادة مصطلح الحديث
المرحلة الاولى

الحديث الصحيح

تعريفه لغة واصطلاحاً

الحديث الصحيح لغة تعريفه:

أ- لغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث،
وسائر المعاني ،

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من
غير شذوذ، ولا علة.

٢- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث
صحيحاً، وتسمى هذه الأمور شروط الحديث الصحيح ن وهي ثلاثة ايجابية
بمعنى أنه يجب ان توجد في السند ن واثان سلبية اي انها يجب ان تنفى عن
السند حتى يكون الحديث صحيحاً .

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذ مباشرة عن من فوقه،
من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً، بالغاً،
عاقلاً، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر،
وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذاً. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن
هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولاً، والعلة: سبب غامض خفي،
يقدر في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، فهو كالمرض الخبيث
الذي يصيب الانسان فيبدو الرجل سالماً معافى ليس فيه شيء ، ولكن هو
مصاب بمرض داخلي يفسد صحة الرجل مع أن ظاهره السلامة .

٣- حُكْمُهُ:

إذا قيل ان هذا حديث صحيح وجب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن
يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم
ترك العمل به.

-المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه. لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.
ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ

٤- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.
أ- أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً، وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكيمة ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.
ب- هل استوعبا الصحيح، أو التزمأه؟ لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزمأه. فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول" ١.

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه ج- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟
١- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه.
٢- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح" ١.

د- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.
٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

ه- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً؟
تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة.

٥- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن ينتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية ١.

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مخترع، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبته بعض المتأخرين ٢ على الأبواب ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم ١.

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ٢.

٦- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج، لأبي بكر الإسماعيلي، على البخاري.

٢- المستخرج، لأبي عوانة الإسفراييني، على مسلم.

٣- المستخرج، لأبي نعيم الأصبهاني، على كل منهما.

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟
لم يلتزم مصنفوها موافقتهم في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبیهقي، والبعثي، وشبههما قائلين: "رواه البخاري" أو "رواه مسلم" فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم: "رواه البخاري" ومسلم" أنهما روي أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثا ونعزوه إليهما؟